

(١) اللغة اللبنانية!.....

كنا باللغة العامية ، فإذا بنا اليوم نصير إلى اللغة اللبنانية ! ومن يدري فقد نهبط غداً أو بعد غد إلى اللغة القروية ، فيكون لكل قرية لفتها المستقلة - وهذا بالقياس إلى ظاهر حججهم - أدل على الاستقلال ، وأحفظ له ، وأبعد عن كل صلة بالعرب والعروبة .

(١) الذي قال باللغة اللبنانية ، أرادها لغة فخر الدين المعني ، ونحن نرحب بهذه الدعوة على شروط ثلاثة :

١ - أن يثبت أن فخر الدين : العربي الصريح - ابن ربيعة - كانت هذه اللغة العامية اللبنانية الدارجة اليوم ، لفته .

٢ - أن توحد أولاً هذه اللهجات اللبنانية نفسها ، التي تختلف لفظاً واستعمالاً ، ومخارج حروف وتقدماً في الحروف وتأخيراً فيها ، بين منطقة ومنطقة ، وبين جماعة وجماعة ، وبين مدينة ومدينة ، بل في القرية الواحدة باختلاف القبائل العربية التي ينتمي إليها كل بطن من بطون هذه القبائل .

٣ - أن يجمع اللبنانيون ، وأن تتفق كثيرتهم على هذه اللغة اللبنانية ، لكي يواجهوا العالم بلغة لبنانية موحدة ، لا اختلاف بين استعمالاتها ، ولا بين جملتها ، مفردة ومركبة وبين ألفاظها ، وإلا ظل الأمر كما هو مهزلة من المهازل وعش رجياً تر عجباً

أما القول بأن الرئيس المصري إنما يقرب خطبه من أفهام الجماهير العامة ، أنه يلقي بعضها باللغة العامية ، فهذا غير صحيح ، فهذه الخطب على ما فيها من مبادئ صالحة ، وآراء صائبة يضعف من قيمتها الليانية ، أنها تلقي بلغة عامية ، إذا فهمها غير المصري سامعاً ، فلا يفهمها غيره قارئاً .

ولقد كان سعد زغلول ، وكان 'عبد' من 'خطباء العالم ، يلقي خطبه بلغة عربية فصيحة ، كان يفهمها الشعب المصري في عصر كان العلم فيه محدوداً نطاقه ، مقصوراً على طبقة خاصة من المصريين .

وموضوع اللغة العامية ، موضوع تافه ، هو أقرب إلى الهزل منه إلى الجد ، عاناه من عاناه ، من جماعات الاستعمار وصنائعهم منذ عشرات السنوات ، وظل واقفاً في حيث بدأ . وهو موضوع ما كان يستحق أن يُعنى به ، أو أن يُبحث فيه ، لولا ما وراءه من خبايا يكمن فيها الاستعمار ، فإذا آنس في القوم غفلة ، ورأى اختلاف العرب في جملة أمورهم ، عاد يطل برأسه لعله يجد فُرجة يتسرب منها إلى اللغة ، بعدما كان من الفرجات التي وجدها أو أوجدها له الاستعمار فتغلغل منها إلى السياسة .

والقول باللغة العامية قول ظاهره الغيرة على العربية ، وباطنه من قبله القضاء عليها ، وتمزيق وحدتها وبعثرة أقطارها .

وقد كتب كثيرون يسفّهون هذا الرأي ، ويبسّون خطله وخطأه ، وأنه يستحيل تنفيذه ، وأن اللغة العامية لغة عاجزة قاصرة ، إذا صلحت للمحادثات البيتية ، والمعاملات السوقية ، فهي لا تصلح للعلم ، ولا للمواقف الخطابية التي تتطلب البلاغة ، وصحة الأداء والبيان ، حتى في الجماهير العامية والمجتمعات الشعبية ... وقد كنت في جملة من تعرض لهذا الموضوع وألقى دلوه في الدلاء . وكان من أقوال المدافعين عن العربية الفصحى ما قطع كل حجة ، فأسكت كل صوت .

== وعلى ذكر اللغة اللبنانية تعود بنا الذاكرة إلى اللغة السورية .

كان في رئاسة بلدية دمشق عهد الانتداب ، رجل كثير الموالات لرجاله ، شديد الاندفاع في مسيرتهم . وقضى عليه منصبه في يوم من الأيام أن يقرأ خطبة في حضور المفوض الفرنسي تكلم فيها عن اللغة السورية ، ذهاباً منه إلى أن الحديث عن العرب وعن اللغة العربية من شأنه أن يفضب الفرنسيين . فكانت أهزومة أضحكت الناس كثيراً ، وشغلت الصحافة طويلاً .

واليوم يقوم في لبنان من لا يقف عند الكلام عن اللغة اللبنانية كما فعل زميله السوري ، بل يدعو إلى لغة لبنانية مثقلة بنفسها ، قائمة بذاتها ، منفصلة عن اللغة العربية ...

والآن وقد تم على المرب ماتم ، ووقعوا في ما وقعوا فيه ، عاد هذا الصوت المنكر يرتفع ، ورجعت بعض النفوس المريضة إلى أقلامها المأجورة الوضيعة ، ووجدت لها في بعض الصحف مجالاً للقول ، فلا نرى بدءاً من العودة إلى هذا الموضوع ، والإشارة إلى بعض ما سبق فقلناه ، ممزراً بما سبق لفيينا ققاله .

كان الدكتور « فولارس » الألماني (١) أول من طرق هذا الباب في ما نعلم ، وجاء بعده - في ما أظن - رجل انكليزي هو (ولف ويلميور) . وكان مستشاراً (قاضياً) في محكمة الاستئناف الأهلية . فآلف كتاباً بالانكليزية . دعا فيه إلى مادعا إليه صاحبه (فولارس) من المدول عن العربية الفصحى ، إلى العربية العامية المصرية ، محاولاً إقناع المصريين أن هذا خير لهم . وكانت دعوة هذا القاضي ترجيحاً لدعوة (ولهم ستنا) أمين دار الكتب المصرية (الخديوية قلاً) . وآلف كتاباً في صرفها ! ... وكتاباً في أمثالها ، وقصصاً عامية ونشر ذلك باللغتين : الألمانية والإفرنسية بالحروف الافرنجية ، ليرغيب أوربة في تنفيذ مشروعه : تعليمهم اللغة العامية ، وجعلها لغة العلم والتعليم . ونشرت كرئاسة وزعت على الجرائد ، حثاً على هذه اللغة ، وترغيباً فيها ، وكان من بعض الأغنياء الأجانب أن أرصد مبلغاً كبيراً من المال يدفع لمن يستجيب لهذه الدعاية .

وكان (ويلميور) وهو القاضي - أخذته نزعة القضاء - وثقة منه

(١) آلف هذا الرجل كتاباً بالألمانية ، دعا فيه إلى اللغة العامية المصرية . وجمع فيه - على زعمه - ، قواعد هذه اللغة . أما ما هي هذه القواعد ومن أين جاء بها ؟
فهنا ما لانه

بنفسه ، وبصواب رأيه - فدعا إلى اجتماع يحضره رجال العلم لمناقشة مشروعه (١) .
 وكتب المستشرق الدكتور مرتين هرتمن (Martin Hartmin) أستاذ اللغات الشرقية في برلين مقالة ضافية : « ذكر فيها الفائدة التي تمود على علوم اللغة العربية من جميع ألفاظها العامية . جاء فيها بفذلكة في تاريخ اللغة العامية من صدر الإسلام إلى الآن . وحث العلماء على درس لغة العامة ، وجمع شتاتها المتفرقة في مصر والشام والمغرب والعراق والحجاز وغيرها . وأورد مثلاً للكيفية التي يريد جمع تلك الألفاظ عليها . »

(١) انبرى لهذا القاضي عبد العزيز جاويش قائلاً :

« لقد أخطأ المستر (ويلميور) في قوله « إن لغة القطر المصري لغة مستقلة عن العربية الصحيحة ، بعيدة عنها كل البعد . فاللغة المصرية ليست إلا لغة صربية ، دخلها بعض التحريف والدخيل ، وإن أكثر ما يظن أنه منافع للعربية من لهجاتها هو من العربية ، وإنه إذا لم يوافق لهجة قريش الفصحى ، فإنه ربما يوافق لغة بعض القبائل الأخرى » .
 وأورد له أمثلة على ذلك .

ثم ذكر للقاضي شيئاً كثيراً من عيوب اللغة الانكليزية بين ما ينطق وما يكتب ، وكالحروف « الزائدة » في كثير من الكلمات حتى أن متعلم هذه اللغة يضطر إلى حفظ لفظ كل كلمة وحفظ صورتها في الرسم ، حتى يصح أن يقال : « أن لاقياس في هذه اللغة » .

وسأل الشيخ المؤلف :

لم لا تصلحون هذه الميوب ؟

فأجاب ، لأن ذلك إخلال بتاريخ لغتنا ، ومانع من الانتفاع بالكتب الكثيرة التي أودعت علوم سلفنا ومجددنا .

قال له الشيخ : « إن هذا المانع هو نفسه الذي يمنعنا من استبدال خط لغتنا بخط آخر . كما يمنعنا من التبدل من الصالح منها إلى الفاسد الذي لا يرجى إصلاحه .

فانتفع القاضي وكان عادلاً ، وقبيل هذه الأدلة والبراهين .

ونشر جدولاً ذكر فيه ألفاظاً من لغات : بيروت والقاهرة وتونس
وتفسيرها باللغة الفصحى . »

فإذا بها ألفاظ كثرتها عربية الأصل ، حرفتها العامة تحريفاً منه الظاهر ،
ومنه ما فيه بعض الخفاء ، لبعده المهدي في التحريف ، واختلاف الأقطار في
التصحيف . وقلة ضئيلة ، أخذت من لغات أجنبية ، اختلفت مصادرهما
باختلاف ما كان بين قطر عربي وقطر آخر من سيطرة أجنبي أو صلبة به .
هذا إلى أن بعض ما نسبه المستشرق هارتمن إلى قطر وزعمه مختصاً به ،
قد يكون معروفاً في قطر آخر ، ولكنه غير مستعمل فيه ، أو غالب
عليه لفظ آخر ، وكله مما لا يستحق هذه الدراسة ولا هذه العناية ،
التي ينبغي بذلها هذا الرجل ، ولا يشغل باله به ، إلاّ عربي حريص على رد
العامي إلى الفصحى ، لا إحياء العامية ونشرها في البيئات العلمية والاعتماد
عليها في كتابة أو تأليف .

وجملة القول : إن العمل على إحياء اللغة العامية بعثة الغرض أو المرض .
غرض استعماري يرافقه انسياق أعمى عن حسن نية عند بعضهم ، أو سوء
طوية عند بعضهم الآخر ، أو مرض في النفس عن عجز وقصور في الدرس .
ولسنا نعرف في العرب الصرخاء ، ولا في كتبهم البلغاء الأبيناء ،
من قال باللغة العامية ، ونادى بوجود نشرها ، وإحلالها محل اللغة الفصحى ،
إلاّ أن يكون (زهاوي زاده ، جميل صديقي أفندي) فلقد كتب في مجلة
المقتطف سنة ١٨٩٦ مقالةً جاء فيه :

« فاللغة العامية ، لغة يتكلم بها الناس ، سواء رضي البعض أو لم يرض .
وأكثر الناس يدرسون العربية لأجل معرفة كتب الدين ، وغيرها من الكتب
القديمة الجليلة . فإذا هُذبت اللغة العامية وشاعت . ترى هل ينتفي الباعث
المذكور ، كلاً بل هو باقٍ . فلا مانع حينئذٍ من درس اللغة القديمة لمن

يطلب ذلك كما يدرسها الآن ، فإن قيل الاتفاق على وحدة العامية صعب
دونه خرط القتاد . قلت : إنا نجاري في ذلك الطبيعة فكل اللغات الموجودة
كانت في وقتها فروعاً ثم اتحدت .

وهذا رأي من أغرب الآراء بادية مقاتله من جميع نواحيه ، وأغرب
ما فيه أن يصدر عن الزهاوي وهو من هو في مجالات الأدب من ثر وشعر .
إلا أن يكون قال ذلك مسaire للمقتطف ، وكان رأيها ما كان ،
كما جرى الترك يومئذ في : (زهاوي زاده) .

وبعد ، فقله :

١ - بهذيب العامية معناه القضاء عليها . فإن العامية إذا هي تهذبت
عادت إلى أصلها الصحيح الفصيح .

٢ - وأن تكون مدارس العربية الفصيحة لأجل معرفة كتب الدين
وغيرها من الكتب القديمة ، فليس هو بالسبب الذي يُستهان به . فكل
أمة حريصة على تاريخها وعلى أمجادها . وقضية اللغة من هذا لها الصدارة
والأولية .

٣ - وكان الزهاوي رحمه الله يريد برأيه بقاء لفتين وهذه هي الثنائية
اللغوية التي يُشتكى منها .

٤ - وقد يكون أغرب ما في هذا الرأي الغريب ، أن نجعل اللغة
فروعاً ثم نمود فنوحدها . وبأي لغة من هذه اللغات العامية تم لها وحدة ؟
وهل توحدت اللغات العربية التي انشقت عن اللاتينية ، فترجو لهذه العربية
توحيداً بعد تمزيقها .

فالتجزئة تدعو إلى تباعد هذه اللهجات بعضها عن البعض الآخر ،
فنصبح كل لهجة لغة مستقلة ، ثم تتباعد عن الأم : اللغة الأصلية ، كما
وقع للاتينية مع الافرنسية والإيطالية وسائر ما اشتق منها .

ومشكلة العربية في مذهب القائلين بصموتها ، تقوم في رأيهم على هذه الشائبة التي نمانها ، والتي سلمت منها على زعم بعضهم سائر اللغات ، وهذا خطأ قد يكون كثير منا وقع فيه (١) . غير أن الشيء الذي نشكو منه ،

(١) يقول الأستاذ جبر ضومط - رحمه الله - :

الانكليزية مثلاً ، ترى فيها لغتين : مكتوبة وهي الفصحى ، وعامية وهي الدارجة . والفصاحة في المكتوبة بالغة أعلى درجاتها في لندن . والدارجة بالغة أحط درجاتها أيضاً في بعض أقسام تلك المدينة ، حيث الفقر والجهل على أشدهما . ومثل الانكليزية الفرنسية ، ومثل لندن باريس . فان اللغة المكتوبة فيها وصلت في كتابات بعضهم إلى ما وصلت إليه تراثيل اليونان الجميلة أو تراثيل ميشال انجلو ، أو إلى ما أشار إليه المتنبي :

والفائل القول لم يترك ولم يقل

بل في برلين : مدينة العلم والامناء ، ومدينة الأدب والأدباء ، تهبط اللغة الدائرة على الألسنة في أفواه الأقسام من الفوغاه والخشارة إلى ما لا يستطيع أن يتصور مثله بين أقوام العامية عندنا - أبكى الباكين على الفصاحة العربية واندثارها من على الألسنة .

* * *

ثم يقول :

تعرفت منذ عدة سنين بمششرق أسوجي جاء إلى بيروت ولبنان يدرس اللغة العربية الدارجة . وكان الرجل والحق يقال : يفهم ما يقول ، ويفهم ما يقال . فقلت له مرة في عرض الحديث :

- أعندكم يا أستاذ لغتان : فصحي ودارجة ؟

قال : عندنا .

قلت : مئة بالمئة عندكم يقرأون ، وعندكم لغة دارجة ! إذن ينبغي أن تكون قريبة جداً من اللغة الفصحى لغة (الكتابة) .

قال : بل هي بعيدة عنها .

قلت : وأي الدارجتين من لغتنا ولغنتكم أقرب إلى أختها الفصحى ؟

قال : دارجتكم .

وكنت أنتظر جوابه هذا الخالي من العصبية ، لما كنت أتوسم فيه من سعة العلم والفضل والإنصاف . (مجلة السيدات والرجال المجلد ٦ الصفحة ٤٤٩) . =

وقد عالجناه مراراً ، هو هذا الضعف الخلفي الذي تمكن منا ، فجملنا ونجمل أن نستعمل اللفظ العربي الصحيح ، والأسلوب العربي الفصيح ، وإن صح لفظه ، وعذب معناه ، ونجمل في المقابلة أن نجمل الكلمة الأجنبية بها كان فيها من ركاكة وغرابة .

والحكومات العربية في الأقطار العربية ، ألفت الجبل في هذا على الغارب ، فتركت دوائرها ومدارسها ومصالحها ، وسائر مؤسساتها ، وشأنهم يتدبرون أمرهم كما يريدون ، لا مأخوذاً على يدهم في إصلاح ، ولا في تعبير . حتى إذا زاد خطأ رئيس من الرؤساء وفحش كان منتهى أمره أن يقول : لست سيويوه ، نقول : وإنه إن لم يكن سيويوها ، فليس مفروضاً فيه أن يكون شيئاً آخر غير سيويوه . . .

وهذا شيء لا يقوله أحد من نظرائه ، إذا تكلموا لغة أجنبية فأخطأوا ، بل يتجنبون اللحن والخطأ مجتهدين كل الجهد في تصحيح ألفاظهم ، وتصويب عباراتهم .

وليست الحكومات غير العربية على هذا ، ولا سيما في مطلع نهضاتها وإرساء قواعدها . يقول العلامة الحصري في هذا المعنى :

= ويقول الأستاذ ساطع الحصري :

« إن القول بأنه لا يوجد في فرنسة فرق بين لغة الكتابة ولغة الكلام ، لا يتخلو من المغالاة . فان ذلك إذا كان صحيحاً بالنسبة إلى معظم المدن والقصبات الكبيرة ، فانه بعيد عن الصحة بالنسبة إلى كثير من القرى في بعض الايالات .

فانه من الثابت بأن هناك ملايين من الفرنسيين لا يزالون في طور « ثنائية اللغة » فانهم يتكلمون في بيوتهم ، ولا سيما مع العجائز والجذات ، بلهجات عامية ولغات خاصة ، وإن كانوا يتقنون الفرنسية الفصحى ويتكلمون بها خلال اتصالاتهم الخارجية . فاللهجات العامية في فرنسة لم تندثر تماماً وإن كانت قد تضاءلت كثيراً .

(مجلة المجمع)

« إن زوال اللهجات ، يتطلب عملاً متواصلاً ، يستمر عدة أجيال .
ولذلك دعا مجلس الثورة (الافرنسية) جميع الناس إلى الاهتمام بهذا الأمر
(أمر اللغة) وذلك ببيان أصدره في السنة الثانية للثورة ، جاء فيه :
« فليدفع كل منكم تسابق مقدس للقضاء على اللهجات في جميع أقطار
فرنسة . لأن تلك اللهجات إنما هي من بقايا عهود الإقطاع والاستعباد ،
على أن هذا ، لا يمنع من يحرص على لفته ، ويعمل على سلامتها أن
يهبط إلى درك العامية ، لا يمنع هذا من أن يدعو إلى استعمال ما احتفظت
به العامية من صحيح فصيح قد يجمله اليوم حتى بعض الخاصة ، وما أحدثته
هذه العامية من ألفاظ موفقة لأغراض محدثة ، جرت في اختيارها على
منهج العرب الأصيل . هذا ، إلى ألفاظ اختارت لها العامية لغة صحيحة
على أفضل مما تجري عليه الخاصة اليوم وما جرت عليه آباؤها قبل اليوم ،
وهو حديث يتلو مقدمته هذه .

عازف السكرى

